A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
LIMITED

A/C.3/46/L.30
13 November 1991
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

NOV 15 1991

الدورة السادسة والاربعون
اللجنة الثالثة
البند ٩٧ من جدول الاعمال

تقرير مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ،
والمسائل المتصلة

باللاجئين والمشردين ، والمسائل الإنسانية

اثيوبيا ، المانيا ، الامارات العربية المتحدة ،
ايسلندا ، ايطاليا ، البحرين ، بلجيكا ، تركيا ،
تشاد ، جمهورية افريقيا الوسطى ، الجمهورية
الدومينيكية ، جيبوتي ، الدانمرك ، زامبيا ،
السودان ، السويد ، شيلي ، الصومال ، الصين ،
غانا ، غينيا ، فرنسا ، الفلبين ، كندا ، كوت
ديفوار ، كينيا ، لكسمبرغ ، ليبريا ، ليسوتو ،
ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المملكة المتحدة
لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ،
النمسا ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية ،
اليابان ، اليونان : مشروع قرار

تقديم المساعدة الى اللاجئين والعائدين
والمشردين في افريقيا

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ١٣٩/٤٥ المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ المعنون "تقديم المساعدة الانسانية الطارئة الى اللاجئين والمشردين الليبيريين" ، وقراراتها ١٥٤/٤٥ المعنون "تقديم المساعدة الى اللاجئين في الصومال" ، و ١٥٦/٤٥ المعنون "تقديم المساعدة الى العائدين بمحض اختيارهم والمشردين في تشاد" ، و ١٥٧/٤٥

المعنون "تقديم المساعدة الانسانية الى اللاجئين والمشردين في جيبوتي" ، و ١٥٩/٤٥ المعنون "تقديم المساعدة الى اللاجئين والمشردين في ملاوي" ، و ١٦٠/٤٥ المعنون "حالة اللاجئين في السودان ، و ١٦١/٤٥ المعنون "تقديم المساعدة الى اللاجئين والعائدين في اثيوبيا" ، و ١٧١/٤٥ المعنون "تقديم المساعدة الى الطلاب اللاجئين في الجنوب الافريقي" ، وجميعها مؤرخة في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، والقرار ١٣٧/٤٥ المعنون "المؤتمر الدولي المعني بمحنة اللاجئين والعائدين والمشردين في الجنوب الإفريقي" المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ،

وقد نظرت في تقارير الامين العام[(١)] ومفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين[(٢)] ،

وإذ تضع في اعتبارها أن البلدان المتضررة هي من أقل البلدان نموا ،

واقتناعا منها بضرورة تعزيز القدرة داخل منظومة الامم المتحدة على التنفيذ والتنسيق الشامل لبرامج الإغاثة للاجئين والعائدين والمشردين ،

وإذ ترحب باحتمالات الاعادة الطوعية الى الوطن والتوصل الى حلول دائمة في جميع أنحاء القارة ،

وإذ تسلم بالحاجة الى أن تهيئ دول المنشأ ظروفا تفضي الى الإعادة الطوعية الى الوطن ،

وإذ تلاحظ مع التقدير التزام البلدان المعنية ببذل قصاراها لتيسير تقديم المساعدة الى السكان المتضررين واتخاذ التدابير اللازمة في هذا الشأن ،

---

(١) A/46/371 ، و A/46/428 ، و A/46/429 ، و A/46/430 ، و A/46/431 ، و A/46/432 ، و A/46/433 ، و A/46/434 ، و A/46/471 .

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والاربعون ، الملحق رقم ١٢ والإضافة (A/46/12 و Add.1) .

وإذ تدرك أهمية مساعدة البلدان المضيفة ، لا سيما البلدان التي ظلت تستضيف لاجئين لفترة طويلة ، على تدارك تدهور البيئة لديها وما ترتب على ذلك من أثر سلبي على الخدمات العامة وعملية التنمية ،

وإذ تسلم بالدور الحفاز الذي يؤديه المفوض السامي ، مع المجتمع الدولي ووكالات التنمية في تعزيز المعونة الإنسانية والتنمية بغية ايجاد حلول دائمة ومستديمة للاجئين والعائدين والمشردين ،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء الحالة الانسانية الحرجة القائمة في القرن الافريقي وبلدان افريقية أخرى ، والناجمة عن الجفاف والصراع وتنقلات السكان ،

وإذ ترحب بقيام الأمين العام بانشاء مكتب لبرنامج طوارئ خاص للقرن الافريقي والجهود التي يبذلها لتنسيق تقدير الاحتياجات وتعبئة الموارد .

وإذ تأخذ في اعتبارها النداء الموحد المشترك بين الوكالات لبرنامج الطوارئ الخاص للقرن الافريقي ،

وإذ تضع في اعتبارها ضرورة تيسير عمل المنظمات الانسانية في القرن الافريقي ، ولا سيما في توفير الأغذية والأدوية والرعاية الصحية للاجئين والعائدين والمشردين ،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها للتدفق الذي لا يكف من المشردين واللاجئين الخارجيين الواردين الذي زاد كثيرا من العبء الذي تتحمله جيبوتي بالفعل فيما يتعلق باللاجئين في البلد ، والذين يصل مجموع أعدادهم الآن الى ما يربو عن ٠٠٠ ٩٠ شخص ،

وإذ تلاحظ أنه وفقا لتقرير الحالة رقم ١ الذي أصدره مكتب برنامج الطوارئ الخاص للقرن الافريقي في ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ ، فإن نسبة اللاجئين الى الاهالي في جيبوتي تقترب من ١ الى ٤ ، مما يفرض عبئا ثقيلا على كاهل البلد ، من حيث الأمن ، واستنزاف الموارد الاقتصادية ، والضغط علي الخدمات الاجتماعية ، نظرا للعدد الذي يشير الجزع من المشردين واللاجئين الخارجيين وحجم البلد وسكانه ،

وإذ تضع في اعتبارها أيضا أن أغلبية المشردين واللاجئين الخارجيين في جيبوتي يتركزون في المراكز الحضرية الرئيسية في البلد بكل ما يترتب على هذا من آثار ،

وإذ تدرك تدفقات اللاجئين والعائدين بمحض اختيارهم الوافدين ووجود مشردين في اثيوبيا ،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء وجود أعداد هائلة من اللاجئين والعائدين بمحض اختيارهم والمشردين في اثيوبيا والعبء الجسيم الذي يفرضه هذا على الهياكل الاساسية في البلد وموارده الضئيلة ،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها أيضا إزاء العواقب الوخيمة التي تنجم عن هذا بالنسبة لقدرة اثيوبيا على مواجهة آثار الجفاف المطول وإعادة بناء اقتصاد البلد ،

وإذ تدرك العبء الثقيل الذي يُفرض على حكومة اثيوبيا والحاجة الى تقديم مساعدة فورية وكافية إلى اللاجئين والعائدين بمحض اختيارهم والمشردين وضحايا الكوارث الطبيعية ،

وإذ تدرك العبء الذي يُفرض على حكومة كينيا من جراء تدفق اللاجئين الوافدين اخيرا من الصومال واثيوبيا ،

وإذ تعترف بالجهود التي تبذلها حكومة كينيا بمساعدة مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمتبرعين الثنائيين الآخرين لمعالجة حالة الطوارئ هذه ، والحاجة الى تقديم المزيد من المساعدة لما يربو عن ٠٠٠ ٤٨ لاجئ ما زالوا في كينيا ،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها لما للحرب المدنية في الصومال من أثر مفجع على حياة سكانها ، مما أثر على ٤ ملايين إلى ٥ ملايين شخص أصبحوا إما لاجئين في بلدان مجاورة وإما مشردين داخليا ، وهم في حاجة لمساعدة إنسانية عاجلة ،

وإذ ترحب بخطة المفوض السامي للإعادة الأولية إلى الوطن مع ادراكها أنه يلزم لآلاف اللاجئين الصوماليين الموجودين في الوقت الحاضر في بلدان مجاورة أخرى والمشردين داخليا ممن يودون العودة الى مسقط رأسهم ، برنامج مساعدة دولي مخطط ومتكامل يصمم لتلبية احتياجاتهم الاساسية ،

وإذ يساورها القلق بالقدر نفسه بشأن محنة اللاجئين الإثيوبيين الذين مازالوا في الصومال ويحتاجون بصورة عاجلة لمساعدة دولية لاعادتهم الاختيارية الى بلد منشئهم ،

وإذ هي مقتنعة اقتناعا شديدا بالضرورة العاجلة للقيام دون إبطاء بتعبئة وتسليم المساعدة الانسانية للاجئين والعائدين والمشردين الصوماليين ، وذلك نظرا لخطورة الحالة ،

وإذ تلاحظ مع التقدير أن السودان يستضيف طوال فترة زمنية ممتدة ، أكثر من ٧٨٠ ٠٠٠ لاجئ ، وتدفق عليه عدد اضافي من اللاجئين الاثيوبيين الوافدين يقرب من ١٠٠ ٠٠٠ شخص في أيار/مايو ١٩٩١ (٣) ، رغم العبء الثقيل المترتب على ذلك الذي يتحمله شعب السودان وحكومته وبالرغم من المصاعب الاقتصادية السائدة في البلد ،

وإذ تقر بالجهود التي تبذلها حكومة السودان ، وحكومة اثيوبيا ، ومكتب المفوض السامي لتنظيم إعادة اللاجئين الاثيوبيين الى الوطن بمحض اختيارهم رغم المشاكل المالية والسوقية الكأداء ،

وإذ تشدد على الحاجة الى مساعدة اللاجئين عن طريق انجاز مشاريع لمعونة وتنمية اللاجئين في المناطق المتضررة باللاجئين في السودان وفقا للقرار ١٦٠/٤٥ ،

وإذ ترى أن الاعادة إلى الوطن وإدماج العائدين ونقل المشردين ، التي تفاقمت صعوبتها من جراء الكوارث الطبيعية ، يفرض مشاكل انسانية واجتماعية واقتصادية خطيرة على حكومة تشاد ،

---

(٣) تقرير الامين العام A/46/431 .

وإذ تدرك النداء الذي وُجه الى الدول الاعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية لمواصلة تقديم المساعدة اللازمة إلى حكومة تشاد لتخفيف حدة مشاكلها وتحسين قدراتها على تنفيذ برنامج اعادة العائدين بمحض اختيارهم والمشردين إلى الوطن وإعادة إدماجهم ونقلهم ،

وإذ تلاحظ مع التقدير جهود الوساطة المستمرة التي يبذلها الاتحاد الاقتصادي لدول غرب افريقيا لإيجاد حل سلمي لأزمة ليبريا وتنفيذ القرارات الهامة التي تم التوصل إليها في الاجتماع الذي عقد في ياماسوكرو ، في كوت ديفوار ، في ٢٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ ، مما يمكن أن يؤدي إلى تسوية نهائية للمشكلة ،

وإذ تضع في اعتبارها النتائج والتوصيات الواردة في تقرير الامين العام ، لاسيما الحاجة الى مواصلة عمليات الاغاثة في حالات الطوارئ ريثما يجري إيفاد بعثة لتقييم الاحتياجات الشاملة الى جميع انحاء ليبريا تؤدي الى اصدار نداء موحد وخطة عمل منسقة للاغاثة والتعمير في ليبريا ،

وإذ تدرك تزايد عدد العائدين بمحض اختيارهم الى ليبريا والعبء الجسيم الذي يفرضه هذا على الهياكل الاساسية في البلد واقتصاده الهش ،

وإذ يساورها القلق لأنه على الرغم من بذل جهود لتوفير المساعدة المادية والمالية اللازمة للاجئين الليبيريين ونقل المشردين ، فما برحت الحالة مزعزعة وتترتب عليها آثار خطيرة بالنسبة لعملية التنمية طويلة الأجل في ليبيريا وفي بلدان غرب افريقيا التي تستضيف لاجئين ليبيريين ،

وإذ تدرك العبء الثقيل الذي يتحمله شعب وحكومة ملاوي وما يقدمانه من تضحيات من أجل رعاية اللاجئين ، نظرا للخدمات الاجتماعية والهياكل الاساسية المحدودة في البلد ، والحاجة الى تقديم مساعدة دولية كافية لتمكينهما من مواصلة ما يبذلانه من جهود لتقديم المساعدة للاجئين ،

وإذ يساورها شديد القلق إزاء استمرار الاثر الاجتماعي والاقتصادي الخطير الناجم عن وجود أعداد هائلة من هؤلاء اللاجئين والمشردين ، فضلا عن العواقب بعيدة المدى والمترتبة على ذلك بالنسبة لعملية التنمية طويلة الأجل للبلد ،

وإذ تضع في الاعتبار نتائج وتوصيات البعثة المشتركة بين الوكالات الموفدة الى ملاوي ، لا سيما بشأن الحاجة الى تعزيز الهياكل الاجتماعية - الاقتصادية للبلد من أجل تمكينه من توفير احتياجات الإغاثة الإنسانية الفورية للاجئين ، فضلا عن احتياجات التنمية الوطنية طويلة الاجل للبلد ،

وإذ تدرك الحاجة الى النظر في مشاريع التنمية المتصلة باللاجئين في إطار خطط التنمية المحلية والوطنية ،

واقتناعا منها أيضا بمسيس الحاجة الى أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة القصوى والمنسقة لبلدان الجنوب الافريقي التي تأوي اللاجئين والعائدين والمشردين وأيضا تسليط الاضواء على محنة هؤلاء الاشخاص ،

وإذ ترحب مع التقدير بمواصلة قيام المفوض السامي في عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩١ بتنظيم وتنفيذ برامج لتقديم المساعدة التعليمية وغيرها من المساعدة المناسبة للطلاب اللاجئين في منطقة الجنوب الافريقي ،

وإذ تعرب عن تقديرها لحكومات بوتسوانا وزامبيا وزمبابوي وسوازيلند وليسوتو وموزامبيق لما تقدمه من تعاون لمفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بشأن المسائل المتعلقة برفاه الطلاب اللاجئين ،

١ - تحيط علما بتقارير الامين العام[١] ومفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين[٢] ؛

٢ - تعرب عن تقديرها للامين العام والمفوض السامي ، والبلدان المانحة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية لما قدموه من مساعدة للتخفيف من وطأة محنة العدد الكبير من اللاجئين والعائدين والمشردين ؛

٣ - تثني على الحكومات المعنية لتقديمها المساعدة الى اللاجئين والعائدين والمشردين والجهود التي تبذلها لتعزيز الإعادة الطوعية الى الوطن وغيرها من التدابير المتخذة من أجل إيجاد حلول مناسبة ودائمة ؛

٤ - تعرب عن بالغ قلقها للعواقب الخطيرة البعيدة المدى المترتبة على وجود أعداد هائلة من اللاجئين والمشردين في البلدان المعنية والآثار المترتبة على ذلك بالنسبة لتنميتها الاجتماعية - الاقتصادية طويلة الأجل ؛

٥ - تعرب عن الأمل في أن تتاح موارد إضافية لبرامج اللاجئين العامة لمواكبة احتياجات اللاجئين ؛

٦ - تناشد الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية أن توفر المساعدة المادية والمالية والتقنية الكافية لبرامج الإغاثة والتأهيل للعدد الكبير من اللاجئين والعائدين بمحض اختيارهم والمشردين وضحايا الكوارث الطبيعية ؛

٧ - تطلب الى الأمين العام والمفوض السامي مواصلة بذل جهودهما من أجل تعبئة المساعدة الانسانية لإغاثة اللاجئين والعائدين والمشردين وإعادتهم الى الوطن وتأهيلهم وإعادة توطينهم ؛

٨ - تطلب الى الأمين العام أن يواصل الجهود التي يبذلها لتعبئة المساعدة المالية والمادية الكافية من أجل التنفيذ التام للمشاريع الجارية في المناطق الريفية والحضرية التي تضررت من جرّاء وجود اللاجئين والعائدين والمشردين ؛

٩ - تطلب أيضا الى المفوض السامي مواصلة الجهود لدى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية المناسبة من أجل تدعيم وزيادة الخدمات الأساسية للاجئين والعائدين والمشردين ؛

١٠ - تطلب كذلك الى الأمين العام أن يدرس ويقيم الأثر الاجتماعي - الاقتصادي البيئي الناجم عن وجود اللاجئين لفترات مطولة في البلدان المضيفة بغية إصلاح تلك المناطق ؛

١١ - تطلب الى الأمين العام أن يقدم تقريرا شاملا وموحدا بشأن جميع جوانب هذا القرار الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين ، بواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بشأن تنفيذ هذا القرار في إطار البند الفرعي "المسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين" .

- - - - -